بطاقة معلومات

د.سمراء فاطمي

أستاذ محاضر ب

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

دكتوراه في علم الاجتماع

samra.fatmi@univ-emir.dz

د.حكيم تريعة

أستاذ محاضر ب

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

دكتوراه في علم الاجتماع

Tria.hakim@univ-emir.dz

ملتقى وطني حول: التعاون الدولي لمكافحة الفساد"

يوم 24 أفريل 2025

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الحاج لخضر باتنة 1

عنوان المداخلة: دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد

ملخص المداخلة

الفساد يُعد أحد أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، إذ يقوض التنمية ويهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي. تعتمد الدول على المنظمات الدولية لمواجهته مكافخته عبر آليات متعددة، مثل وضع الاتفاقيات الدولية وتقديم الدعم الفني. ومع ذلك، تواجه هذه المنظمات تحديات جسيمة، من أبرزها نقص الموارد وتعقيدات السيادة الوطنية. تهدف هذه المداخلة إلى تحليل الأدوار، التحديات، والحلول الممكنة،.

الكلمات المفتاحية: الفساد، مكافحة الفساد،المجتمع الدولي، المنظمات، المنظمات الدولية، الاتفاقيات الدولية.

Abstract

Corruption is one of the most serious challenges facing the international community, undermining development and threatening political and social stability. States rely on international organizations to combat it through various mechanisms, such as drafting international agreements and providing technical support. However, these organizations face significant challenges, most notably a lack of resources and the complexities of national sovereignty. This paper aims to analyze the roles, challenges, and possible solutions.

Keywords: corruption, international community, organizations, international organizations, international agreements.

مقدمة:

الفساد آفة اجتماعية عامة، لا تنحصر في ثقافة دون أخرى أو بلد دون آخر، بل هو ظاهرة موجودة في الدول المتخلفة والدول المتقدمة على حد سواء، وتؤثر على جميع القطاعات، ويصيب مختلف مؤسسات المجتمع الاقتصادية والسياسية والإدارية، إذ يؤدي إلى هدر الموارد، وزيادة الفقر، وإضعاف ثقة المواطنين

في الحكومات. نظرًا لكون الفساد ظاهرة عابرة للحدود، ويعيق التنمية وفقا لتقارير منظمة الشفافية الدولية (2003). فقد ساهمت المنظمات الدولية في مكافحته عبر وضع معايير دولية (مثل اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC)، ودعم الإصلاحات التشريعية، وتعزيز التعاون بين الدول لملاحقة الفاسدين واسترداد الأموال المنهوبة (الأمم المتحدة، 2003).

هنا تبرز المنظمات الدولية كفاعل رئيسي عبر آليات متعددة، لكن فعاليتها تظل محل تساؤل في ظل تعقيدات سياسية واقتصادية، وفما يلي سنحاول طرح الإشكالية التالية:

– فما طبيعة ادوار المنظمات الدولية في مكافحة الفساد؟

– ما هي أبرز المنظمات الدولية الفاعلة في هذا المجال؟

– ما التحديات التي تعترضها فعاليتها؟

للإجابة عن الإشكالية المطروحة أعلاه، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور:

المحور الأول خصصناه الأدوار الأساسية للمنظمات الدولية في مكافحة الفساد،أما فما يتعلق بالمحور الثاني والثالث فتحدثنا فيه على ابرز المنظمات ودورها في مكافحة الفساد ، وأهم التحديات التي تواجهها وتطرقنا في المحور الرابع الى الفرص المستقبلية لتعزيز مكافحة الفساد دوليًا.

أولا: للمنظمات الدولية ودورها مكافحة الفساد

1– تعريف المنظمات الدولية

المنظمات الدولية هي كيانات مُشَكَّلة من دول أو جهات متعددة الجنسيات، تهدف إلى تعزيز التعاون في قضايا عالمية مثل السلام، التنمية، وحقوق الإنسان. تُعتبر مكافحة الفساد أحد أبرز مجالات عملها، نظرًا لطبيعة الفساد العابرة للحدود وتأثيره السلبي على الاستقرار الاقتصادي والسياسي.تتمثل أبرز هذه المنظمات في (United Nations, 2023) (EU) :

-**المنظمات الحكومية** :(IGOs) مثل الأمم المتحدة (UN) والبنك الدولي .(WB)

-**المنظمات غير الحكومية** :(NGOs) مثل منظمة الشفافية الدولية .(TI)

-**المنظمات الإقليمية**: مثل الاتحاد الأوروبي.

ثانيا: الأدوار الرئيسية للمنظمات الدولية في مكافحة الفساد

أ. وضع المعايير والاتفاقيات الدولية

إن جميع الدول تدرك خطر الفساد ومدى تأثيره على التنمية البشرية والتطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتهديده الدائم لاستقرار المجتمعات وأمنها وتعطيل الأحكام وتقويض الأخلاق، وقد تبلور هذا الإدراك على شكل مجموعة من القوانين الدولية التي تناولت موضوع الفساد. من خلال بيان خطره وسبل الوقاية منه بفعالية من دون المساس بالسيادة الوطنية وضمن أطر التعاون والتكامل الدوليين تقوم المنظمات الدولية بصياغة الاتفاقيات والمعايير التي تحدد آليات مكافحة الفساد، مثل:

1- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد(UNCAC) :

أُطلقت عام 2003، وتعد الإطار القانوني الأكثر شمولية لمكافحة الفساد، حيث تُلزم الدول بتجريم الرشوة وغسل الأموال وتعزيز الشفافية، وقد جاءت نتيجة الخوف من استشراء الفساد وبلوغه حدا مقلقا لكثير من الدول، ونتيجة الجهود الحثيثة التي قادتها الأمم المتحدة ووكالاتها من أجل الوصول إلى إطار جامع يمكن من خلاله مكافحة الفساد بصورة فعالة، وتمثل الإطار القانوني الأشمل عالميًا لمكافحة الفساد.

وقد سبق هذه الاتفاقية عدد من الوثائق التي صدرت عن الأمم المتحدة، منها قرار الجمعية العامة الذي اعتمد المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين، والقرار الذي اعتمد « اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

الجريمة المنظمة عبر الوطنية » والقراران الصادران بشأن منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال (الفارس، 2008م).

وفي ديسمبر سنة 2000م قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعداد اتفاقية دولية لمكافحة الفساد تكون مستقلة عن « اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية » بحيث يتم التفاوض حولها ووضعها في فيينا (النمسا) عبر لجنة مخصصة لذلك. وقد شكلت لجنة لصياغة الاتفاقية، رفعت تقريرا عن أعمالها إلى الجمعية العامة في أكتوبر سنة 2003م موصية باعتماد نص الاتفاقية، وفي 31أكتوبر سنة 2003اعتمدت الجمعية العامة « اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد » وفتحت باب التوقيع عليها في مؤتمر التوقيع السياسي الرفيع المستوى في ميريدا (المكسيك) بين 09إلى 11ديسمبر 2005، ودخلت حيز النفاذ في 2005/12/14م وكان عدد الأطراف فيها 104دولة (الفارس، 2008م).

تتألف هذه الاتفاقية من مقدمة وإحدى وسبعين مادة مقسمة على ثمانية فصول، تناول الفصل الثاني منها، التدابير الوقائية الواجب تبنيها للوقاية من الفساد، وتشجيع التعاون الدولي، وترسيخ القيم المضادة للفساد، وتشجيع النزاهة والشفافية والمساءلة وقيام هيئات متخصصة لمكافحة الفساد، وقد خصصت الاتفاقية مادة كاملة ومفصلة لتدابير منع غسيل الأموال والخطوات الواجب اتخاذها في هذا المجال، مما ساعدت الاتفاقية في دفع العديد من الدول إلى تعديل تشريعاتها الداخلية لتعزيز مكافحة الفساد، كما أنها توفر إطارًا للتعاون بين الدول لاستعادة الأصول المنهوبة ومحاسبة الفاسدين دوليًا(الأمم المتحدة، 2003)

أهم بنود الاتفاقية:

- **الوقاية من الفساد** :تشجع الدول على تبني سياسات مكافحة الفساد، مثل تعزيز الشفافية في القطاع العام وإنشاء هيئات رقابية مستقلة.
- **التجريم وإنفاذ القانون** :تطالب الدول بتجريم مختلف أشكال الفساد، مثل الرشوة، الاختلاس، غسل الأموال، وإعاقة العدالة.
- **التعاون الدولي** :تضع آليات لتسهيل تبادل المعلومات والمساعدة القانونية المتبادلة بين الدول في قضايا الفساد.
- **استرداد الأصول** :تعد من أبرز جوانب الاتفاقية، حيث تنص على إعادة الأموال المنهوبة إلى البلدان الأصلية، وهو أمر بالغ الأهمية للدول النامية التي تعاني من هروب الأموال العامة.

2-اتفاقية OECD لمكافحة رشوة المسؤولين الأجانب (1997):

تعتبر اتفاقية مكافحة رشوة المسؤولين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية واحدة من أبرز الاتفاقيات الدولية لمحاربة الفساد العابر للحدود. أُقرت الاتفاقية في نوفمبر 1997، ودخلت حيز التنفيذ في فبراير 1999، بهدف تعزيز النزاهة في الأعمال التجارية الدولية من خلال تجريم دفع الرشاوى للمسؤولين الحكوميين الأجانب.

أهم بنود الاتفاقية

- **التجريم الإلزامي :**
  - تُلزم الدول الموقعة بتجريم دفع الرشاوى للمسؤولين الأجانب، سواءً كانت مباشرة أو عبر وسطاء .
  - يشمل التجريم الوعود أو العروض المالية أو غير المالية لتحقيق منفعة غير مشروعة.
- **المسؤولية القانونية للشركات :**
  - تتحمل الشركات المسؤولية الجنائية أو المدنية عن أفعال موظفيها أو ممثليها .
  - مثال: غرامة شركة **سيمنس** الألمانية 1.6 مليار دولار عام 2008 لدفعها رشاوى في عدة دول.
- **العقوبات الفعالة :**
  - تُفرض عقوبات متناسبة مع خطورة الجريمة، تشمل غرامات مالية وسجن الأفراد .
  - مثال: حُكم على مدير شركة **ألستوم** الفرنسية بالسجن 15 شهرًا عام 2015.
- **الشفافية المالية :**
  - تشترط مراجعة الحسابات المالية للشركات لمنع إخفاء الرشاوى .

- **التعاون الدولي :**
  - تلتزم الدول بتسهيل تبادل المعلومات القانونية ومساعدة بعضها في التحقيقات.

ب. تقديم الدعم الفني والمالي

1- صندوق النقد الدولي: .(World Bank, 2021)

ظهرت مكافحة الفساد عند صندوق النقد الدولي في مدونة تحمل اسم : مدونة سلوك صندوق النقد الدولي للممارسات الجيدة بشأن الشفافية المالية (الصادرة في عام 1998م وقد تم تحديثها في عام 2001م) والتي تستند إلى أربعة مبادئ جوهرية هي :

- وضوح الأدوار والمسؤوليات.
- إتاحة المعلومات للعامة.
- عمليات الميزانية المفتوحة.
- ضمانات النزاهة.

ويشترط تطبيق إصلاحات مكافحة الفساد كشرط للحصول على القروض، كما في حالة **أوكرانيا** عام 2020.

2-البنك الدولي: .

هو مؤسسة مالية دولية تأسست عام 1994علال مؤتمربريتون وودر من بين محالاته مكافحة الفساد، يموِّل مشاريع مثل نظام e-procurement" في جورجيا، الذي قلَّص الفساد في المشتريات الحكومية بنسبة 40% بين 2010-2020) .(البنك الدولي، 2021)

ج. الرصد والتقييم

1- منظمة الشفافية العالمية(TI)

تأسست هذه المنظمة سنة 1993م وفقا للقانون الألماني، وقد عقد مؤتمرها التأسيسي في برلين تحت شعار: الاتحاد العالمي ضد الفساد، وتعتبر هذه المنظمة من المؤسسات الدولية غير الحكومية التي اكتسبت شهرة في عمل استطلاعات الفساد، وتضم حاليا فروعا في تسعين دولة وأمانتها العامة في برلين في ألمانيا. تعنى هذه المنظمة بمراقبة الفساد والحثّ على محاربته وتصدر تقريرا سنويا عن الفساد في العالم، بناء على معلومات تقوم بتجميعها من رجال أعمال وباحثين ديونيين (18) وموظفين في القطاع العام في كل دولة من خلال تجربتها في التعاملات اليومية، ثم تقوم بتحليل تلك المعلومات والبيانات وتلخيصها في تقرير سنوي، ولا تتعرض للفساد في القطاع الخاص.

وقد ارتكز عمل هذه المنظمة على جملة من المبادئ والقواعد كان أهمها (مطر، 2011):

– اعتبار الحركة ضد الفساد حركة عالمية تتجاوز النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة

– الاهتمام بمبادئ الديموقراطية والمشاركة واللامركزية والشفافية والمساءلة على المستوى المحلي، وتجاوز الانتماءات الحزبية الضيقة في الإدارة والحكم

– التسليم بوجود أسباب مادية وأخلاقية تقف وراء ظاهرة الفساد؛ إدراك أن مخاطر الفساد تنطوي على طبيعة عالمية متعدية الحدود الإقليمية لكل دولة، فيجب مكافحتها بوسائل تأخذ طبيعة تلك الظاهر نفسها؛

– اختراق جدار الصمت الذي يحيط بالفساد؛

– إدراك واقع الفساد إدراكا مشتركا وتعريفه، والكشف عن أوجه النقص في الإجراءات التي تتخذ ضده على الصعيدين القومي والدولي.

وقد سعت المنظمة منذ مؤتمرها السنوي الأول سنة (1994) إلى إيجاد المناخ الملائم من أجل التعاون الذي يتسم بالشفافية، ولم يكن من مهام المنظمة الكشف عن الفضائح والتشهير بها، فتلك مهمة الصحافة والقضاء، أما مهمة المنظمة فهي تحليل الحالات التي يكشف النقاب عنها، وتطوير أنظمة تمكن من منع الفساد في المستقبل، مما جعلها في موقف يمكنها من الحديث مع جميع الأطراف (الراشين والمرتشين والسلطات المتخصصة)، وفي عام 1995نشرت المنظمة لائحة للفساد متدرجة تبعا للمراتب تقدم فيها الدول التي كانت مصابة بالفساد، وفي 1999أصدرت فهرس الراشين، بتسلسل مراتب البلدان التي تعد شركاتها مستعدة لدفع الرشى في البلدان النامية، وفي سنة 2001أصدرت المنظمة التقرير العالمي الفساد الذي يضم مواقع الفساد على النطاق العالمي، وتقوم منظمة الشفافية العالمية بإصدار هذا التقرير بصفة دورية منذ

عام 2001حتى الآن، وتركز في كلّ عام على قطاع حيوي مهم من قطاعات الدولة (مطر 2011)، وقد أنشأت على من السنين سلسلة من الطرائق يأتي في مقدمتها الميثاق الخاص بالاستقامة ومبادئ العمل والتجارة من أجل مواجهة الرشوة، نوجز هذه المبادئ فيما يلي: (مطر،2011)

– لن يقبل ممثل رسمي للسلطة مباشرة، ولا عن طريق الوسطاء أي نوع من الرشوة بالمال أو الهدايا أو الجميل أو أي مزايا أخرى، لنفسه أو لأي فرد أو منظمة أو طرف ثالث، ممن لهم علاقة بتقديم العطاء أو يطلبه أو يتيح لنفسه، في مقابل ذلك مزايا معينة في إطار عملية تقديم العروض.

– ستتولى الجهة المتخصصة جعل جميع المعلومات الصنعية والقانونية والإدارية الضرورية والملائمة، حول المشروع الجاري تنفيذه، أو المشروع المطروح في المناقصة، مكشوفة للناس جميعا.

– لن يدع أي ممثل للجهة الرسمية المعلومات السرية تصل إلى أيدي مقدمي العروض أو أطراف العقد، أي المعلومات التي تتيح لمقدّم العرض أو أحد أطراف العرض مزية غير مشروعة في إطار عملية المناقصة أو تنفيذ الصفقة أو عقدها.

– كل ممثلي الجهة الرسمية الذين لهم علاقة بعملية مقدّم العرض، أو تدقيقه، وإتمام العقد سوف يكشفون عن كل تنازع بين المصالح في إطار توزيع التكليف. وإنه لمن المرغوب فيه إلى أقصى الحدود أن تظل مكشوفة بالطريقة ذاتها، قيم ثرواتهم، مثلما تظل مكشوفة قيم ثروات أفراد أسره.

ثانيا: أبرز المنظمات الدولية ودورها في مكافحة الفساد

1-لأمم المتحدة (UN) ومكتبها المعني بالمخدرات والجريمة(UNODC)

- تشرف على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- يوفر برامج دعم تقني للدول لتطوير سياسات مكافحة الفساد.
- يساعد في استرداد الأموال المنهوبة والتعاون القانوني الدولي.

1- البنك الدولي (World Bank) وصندوق النقد الدولي(IMF)

- يربطان المساعدات الاقتصادية بالإصلاحات المتعلقة بمكافحة الفساد.
- يقدمان تقارير دورية حول الحوكمة والشفافية في الدول المختلفة.
- يمولان مشاريع لتحسين نظم المشتريات العامة والإدارة المالية.
- مبادرة "الشراكة العالمية من أجل التعليم" (البِنك الدولي)

، كشف البنك الدولي في أوغندا عن فساد في تمويل مشاريع التعليم عام 2018، حيث تم تحويل 40% من الأموال المخصصة للمدارس إلى حسابات شخصية. بعد التحقيق، استُردَّ 12 مليون دولار، وطُبِّق نظام تتبع إلكتروني لضمان وصول الأموال مباشرةً للمدارس."(World Bank, 2021

3- منظمة الشفافية الدولية(Transparency International – TI)

- تصدر **مؤشر مدركات الفساد (CPI)** الذي يصنف الدول بناءً على مستويات الفساد المتصورة.
- تنظم حملات توعية لتعزيز النزاهة في الحكومات والقطاع الخاص.
- تعمل مع الدول على تطوير قوانين لمكافحة الفساد وحماية المبلغين عنه.

منظمة الشفافية الدولية وكشف الفساد في البرازيل.

كشفت حملة لاڤا چاتو" (غسل السيارات) عام 2014، بدعم من منظمات دولية، عن فساد ضخم في شركة **بتروبراس** النفطية، حيث تورط مسؤولون رفيعو المستوى في رشاوى بلغت 2 مليار دولار. أدى ذلك إلى إدانة أكثر من 200 شخص، بما فيهم رئيسا وزراء سابقان" .(Transparency International, 2023)

4- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) .(OECD, 2018)

- تشرف على تنفيذ **اتفاقية مكافحة رشوة المسؤولين الأجانب.**

- تضع معايير لتعزيز النزاهة في الشركات متعددة الجنسيات.
- تقدم توصيات للحكومات حول كيفية تحسين الشفافية في الإنفاق العام

5- مجموعة العشرين (G20) ومجموعة العمل لمكافحة الفساد

- تضع استراتيجيات لمكافحة الفساد في الاقتصاد العالمي.
- تعمل على تحسين الشفافية في الشركات الكبرى والمؤسسات المالية.
- تدعو الدول إلى تبني سياسات لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

ثالثًا: التحديات التي تواجه المنظمات الدولية في مكافحة الفساد

تعتبر مكافحة الفساد عملية معقدة تواجهها المنظمات الدولية بسبب طبيعته العابرة للحدود وارتباطه ببنى سياسية واقتصادية عميقة. فيما يلي تفصيل لأبرز التحديات:

1- ضعف الإرادة السياسية

تعتمد فاعلية المنظمات الدولية على تعاون الحكومات، لكن بعض النخب الحاكمة تُقاوم الإصلاحات خوفًا من فقدان الامتيازات مثلا:

في روسيا، تم إعاقة تحقيقات الأمم المتحدة حول فساد كبار المسؤولين بسبب تدخلات سياسية، وفقًا لتقرير منظمة الشفافية الدولية (2023) .

- في فنزويلا، رفضت الحكومة تنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) بشأن غسل الأموال، مما أدى إلى تصنيفها كدولة عالية الخطورة .

- بعض الدول تفتقر إلى الإرادة الحقيقية لتنفيذ إصلاحات مكافحة الفساد.
- الفساد المستشري في الأنظمة السياسية يمنع تطبيق القوانين بفعالية.

2- التهرب المالي والملاذات الضريبية

- توفر بعض الدول حماية قانونية للأموال غير المشروعة عبر أنظمة مصرفية سرية مثلا:

- كشفت "أوراق باندورا" (2021) عن استخدام 35 رئيس دولة لملاذات ضريبية مثل **جزر العذراء** البريطانية لإخفاء ثروات تقدر بـ 32 مليار دولار .

– رغم ضغوطOECD ، احتفظت **سويسرا،** بسرية 15% من الحسابات المشبوهة حتى عام 2023.

- يعقد الفاسدون عمليات تهريب الأموال عبر شبكات مصرفية معقدة.
- بعض الدول توفر ملاذات آمنة للأموال غير المشروعة، مما يعيق استرداد الأصول المنهوبة. .(United Nations, 2020)

3– تفاوت التشريعات الوطنية

يختلف تعريف الفساد بين الأنظمة القانونية في الدول الأوروبية والآسيوية، مما يعيق توحيد جهود مكافحته (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2023).

- تختلف قوانين مكافحة الفساد بين الدول، مما يصعّب التعاون القانوني الدولي.
- بعض الدول تفتقر إلى قوانين صارمة لملاحقة الفساد عابر الحدود.
- تختلف القوانين بين الدول، مما يعيق التعاون القانوني وملاحقة الفاسدين عابري الحدود .

أمثلة :

فشلت نيجيريا في استرداد 500 مليون دولار منهوبة في بنوك **بريطانيا** بسبب تعقيدات الإجراءات القضائية (تقرير الأمم المتحدة، 2022).

في آسيا، ترفض الصين تطبيق اتفاقية UNCAC بالكامل، بحجة "حماية السيادة ."

4– ضعف آليات إنفاذ القانون

تعاني العديد من الدول من نقص الكوادر المدربة والتكنولوجيا اللازمة لمتابعة القضايا المعقدة .

مثل

في **لبنان،** أفادت منظمة "الشفافية الدولية" (2023) أن 70% من قضايا الفساد تُغلَق بسبب ضعف الأدلة أو ضغوط النخب .

–اليمن، بسبب الحرب، لا يوجد سوى 10% من القضاة المؤهلين للتحقيق في قضايا الفساد المالي .

- تعاني بعض الدول من نقص في القدرات البشرية والتقنية لمكافحة الفساد.
- غياب استقلالية القضاء في بعض الدول يعوق التحقيقات والملاحقات القضائية.

رابعًا: الفرص المستقبلية لتعزيز مكافحة الفساد دوليًا

1- تعزيز التعاون الدولي

- توسيع نطاق التعاون القانوني بين الدول لملاحقة الفاسدين واسترداد الأموال المنهوبة.
- تبادل المعلومات بين الأجهزة الرقابية حول الفساد المالي والتدفقات غير المشروعة.

2- استخدام التكنولوجيا لمكافحة الفساد:(الحكومة الإستونية، 2023)

- **الذكاء الاصطناعي :(AI)** تحليل البيانات الضخمة لاكتشاف أنماط الفساد والاحتيال.
- **البلوك تشين :(Blockchain)** تحسين الشفافية في المعاملات المالية الحكومية.
- **التحليل الجنائي الرقمي :**تتبع الأموال المهربة إلكترونيًا.

3-تعزيز دور المجتمع المدني والإعلام من خلال:

- حماية الصحفيين والمبلغين عن الفساد من الانتقام القانوني والسياسي(الحكومة الكولومبية، 2022).
- دعم التحقيقات الاستقصائية لكشف قضايا الفساد الكبرى.
- زيادة الشفافية في الانتخابات لضمان عدم تأثير المال السياسي على صنع القرار

الخاتمة

تلعب المنظمات الدولية دورًا رئيسيًا في مكافحة الفساد من خلال وضع القوانين، تقديم الدعم الفني، وتعزيز التعاون الدولي. لكن نجاح هذه الجهود يعتمد على التزام الحكومات بالإصلاحات، وتعزيز الشفافية، ودعم دور المجتمع المدني والإعلام. مع تطور التكنولوجيا وزيادة التعاون بين الدول، يمكن تحقيق تقدم ملموس في محاربة الفساد وبناء مجتمعات أكثر عدالة ونزاهة.

المراجع

1- الفارس أحمد بن عبد الله بن سعود (2008م). تجريم الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة، دراسة تأصيلية مقارنة، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم العدالة الجنائية، تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، الرياض، المملكة العربية السعودية.

2-مطر، عصام عبد الفتاح (2011م). الفساد الإداري، ماهيته، أسبابه، مظاهره، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.

التقارير والمنشورات

1- البنك الدولي. (2018 .(*تقرير عن الفساد والتنمية*.
2- الحكومة الإستونية. (2023 .(*تقرير استخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد*
3- الحكومة الكولومبية. (2022 .(*نص قانون حماية الصحفيين*.
4- منظمة الشفافية الدولية. (2023 .(*مؤشر مدركات الفساد 2023*.
5- الأمم المتحدة. (2003 .(*اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.(UNCAC)*
6- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. (2018 .(*تقرير عن مكافحة الرشوة العالمية*.
7- البنك الدولي. (2021 .(*تجربة جورجيا في الشراء الإلكتروني ومكافحة الفساد*.
8- مجموعة العمل المالي. (2022 .(*تقرير عن الإصلاحات في الدول العربية*.
9- الأمم المتحدة. (2020 .(*تقارير استرداد الأموال المنهوبة في نيجيريا*.